رأي القدس

بدو سيناء والمعاملة الظالمة

■ تصعّد قوات الامن المصرية حملاتها سعيا لالقاء القبض على من تشتبه في ضلوعهم بحوادث التفجيرات التي جرت الاسبوع الماضي في شبه جزيرة سيناء حيث تجري عمليات تمشيط لمناطق جبلية وعرة بحثا عن متورطين محتملين من اوساط بدو المنطقة.

ومن الصعب التكهن بفرص نجاح هذه المهمة، بسبب وعورة المنطقة واتساع نطاقها، ولكن حتى لو حققت هذه الحملة الامنية الضخمة التي تشارك فيها اعداد كبيرة من رجال الامن والشرطة النجاح المأمول في القبض على المشتبه بهم، فان هذا لا يعني ان الامن والاستقرار سيعودان الى ربوع سيناء.

قوات الامن المصرية اجرت عمليات التمشيط في المناطق نفسها في اعقاب تفجيري طابا وشرم الشيخ، واعتقلت الآلاف من ابناء المنطقة، واعتقدت انها قضت على من تسميهم بالخلايا الارهابية، لتفاجأ بالتفجيرات الثلاثة في منطقة دهب.

ثلاث هجمات على مناطق سياحية من المفترض ان تكون الاكثر امنا في مصر بسبب الاجراءات الامنية المشددة المتخذة لحمايتها، وفي غضون عامين، تكشف عن خلل امني رهيب، وسياسات عقيمة فشلت في التعامل مع المنطقة وابنائها بطريقة عملية مثمرة.

ما لا تدركه القيادة السياسية المصرية، او تدركه وترفض التعامل معه بشكل جدي، هو وجود حالة من الغضب في اوساط العشائر البدوية في منطقة سيناء ناجمة عن عمليات الاقصاء والتشكيك في ولاء هؤلاء للوطن. فمن غير المنطقي ان لا يكون ضابط واحد رفيع من ابناء المنطقة في القوى الامنية المسؤولة عن حماية مناطقهم. ومن غير المقبول أن لا تضم القوات المسلحة التي يبلغ تعدادها مئات الآلاف مئة ضابط من هؤلاء.

لا يوجد محافظ واحد في كل محافظات مصر من ابناء سيناء، ومن النادر ان تجد سفيرا واحدا من قبائلها، وان وجد فمرد ذلك الى كونه انتقل الى القاهرة منذ سنوات وتأقلم مع عاداتها، وتخلى عن لهجته البدوية، او انه من مواليد القاهرة او الاسكندرية، ولم يستطع قادة الاجهزة الامنية او العسكرية او السياسية اكتشاف جذوره البدوية.

وللانصاف فان عمليات الاقصاء والتهميش في مصر لم تعد قاصرة على ابناء سيناء، ففي ظل النظام الحالي، باتت عمليات التهميش هذه تشمل الكثيرين، ابتداء من الاقباط، ووصولا الى ابناء القرى والنجوع. فالوظائف العليا في الدولة واجهزتها باتت محجوزة للقطط السمان ونسلها، فالسفراء الحاليون هم ابناء سفراء سابقين، والوزراء في معظمهم من ابناء الطبقة التجارية التي تأكل الاخضر واليابس، وتعيش في عالم مغلق مقتصر عليها لا يمت باي صلة لمحيطه المصري الجائع المعدم.

مصر بحاجة الى مراجعة شاملة للمفاهيم والسياسات، بما يؤدي الى تكريس العدالة والمساواة، وافساح فرص العمل امام الجميع وفق اسس الكفاءة والعلم، بغض النظر عن مكان الميلاد والطبقة الاجتماعية.

ابناء سيناء على وجه الخصوص بحاجة الى اهتمام خاص، ومعاملة خاصة يعوضانهم عن سنوات القهر والحرمان والاقصاء من قبل حكومة القاهرة. وطالما ان هؤلاء يواجهون بالتشكيك والاهانات والاعتقالات على ايدي اناس في الامن يمارسون كل انواع السادية ضدهم، وينتقصون من ولائهم، فان الكثير منهم سيتمردون على الدولة، وينضمون الى كل من يريد ضرب استقرارها واقتصادها.

الطريق إلى الخروج من مثلث برمودا العربي ودائرة سولجنتسين

د. عبدالوهاب الافندي *

■ في لحظة نادرة قل أن تتكرر لجيل عربي، وجدنا أنفسنا خلال الأسبوع الماضي في مقعد صناعة التاريخ. كنا لفيفاً من الأكاديميين العرب، جاء معظمنا من المهجر في الغرب، وبخاصة أمريكا الشمالية وبريطانيا، وبعضنا من قطر وقليل منا من بلدان عربية أخرى، اجتمعنا في الدوحة بدعوة من مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع لنتداول في قضية ظلت تؤرق الأمة منذ بزوغ فجر الحداثة، وهي قضية توطين العلم والبحث العلمي في عالمنا العربي. وفي هذه المرة، ولمدة ثلاثة أيام على الأقل، انتقلنا خلال جلسات المؤتمر العربي التأسيسي للعلماء العرب المغتربين من مقاعد المتفرجين على محنة الأمة إلى مقعد المسؤولية العملية عن حلها، وألقيت على كاهلنا مهمة تقديم الحلول والاقتراحات العملية من أجل «إعادة الاعتبار إلى العقل العربي»، بحسب تعبير الشيخة موزة المسند، حرم أمير قطر ورئيسة مؤسسة قطر، وهي اقتراحات سيتم تنفيذها بدون ابطاء، وسترصد لذلك التنفيذ كل الموارد اللازمة.

وهكذا بجرة قلم جردنا من كل الأعذار، وحرمنا من نشاطنا المفضل في توجيه النقد للمقصرين من القادة والزعماء والمسؤولين، ووضعت المسؤولية على عاتقنا نحن. الفكرة كما جاءت من مؤسسة قطر عبقرية في بساطتها، وهي تطرح السؤال القديم الجديد عن التخلف العربي بالصيغة التالية: هناك كثير من العلماء العرب الناجحين والمتفوقين في مجالات بحثهم، وأكثر هؤلاء موجودون في الغرب، حيث يفوزون بالجوائز الكبرى بما فيها جائزة نوبل، ويدير بعضهم شركات كبرى أو معاهد بحوث عالية السمعة لها ميزانيات بمئات الملايين من الدولارات. هؤلاء العلماء أيضاً مسكونون بأزمة بلدانهم والعالم العربي عموماً، وهم يتوقون إلى خلق الظروف التي وفرت لهم أسباب النجاح في بلدانهم المتبناة إلى وطنهم الأصلي. وعليه فإنه لو وجد بلد عربي يتعهد بتوفير أسباب النجاح هذه فإن هؤلاء العلماء سيهرعون إلى مساعدة ذلك البلد بخبراتهم وقدراتهم ومواهبهم ليحقق النجاح الذي يتوق إليه كل عربي.

وبالفعل استجاب الأكاديميون العرب الذين وجهت لهم الدعوة بحماس منقطع النظير، وكان مصدر الدهشة أن نكتشف هذا العدد المذهل من العلماء والباحثين العرب الذين يتبوأون مواقع مرموقة في مراكز الأبحاث المتقدمة في الغرب، ناهيك عن الأعداد الكبيرة من الباحثين الشباب في كل موقع، في وقت يعاني فيه العالم العربي من غياب مثل هؤلاء الكوادر.

وقد يتساءل متسائل: كيف نتحدث عن «توطين العلم» في العالم العربي وهو يزخر، بحمد الله بجامعات تسد الأفق، بعضها عريقة يناهز عمرها الألف عام، وتخرج الملايين كل عام، ومراكز بحوث ولا حسد، وعلماء ومعلمون بمئات الآلاف؟ أليس من المبالغة أن نتحدث عن أزمة في مجال العلم والبحث العلمي؟ هذا التساؤل طرح بالفعل من قبل بعض المشاركين على كلمتي التي تحدثت فيها عن أزمة البحث العلمي في العالم العربي، حيث نبهنا عالم تونسي إلى أن تونس قد حققت إنجازات مهمة في هذا الإطار. ولكنا لم نكد نستبشر بوجود استثناء عربي حتى فوجئنا برسالة وجهت إلى المؤتمر من عالم رياضيات تونسي يشكو إلى زملائه العلماء من اضطهاد ظل يعاني منه لقرابة عقدين من الزمان مما اضطره لإضراب مفتوح عن الطعام حتى تعاد له أبسط حقوقه. ولا شك أن تجويع العلماء حتى الموت ليس الوصفة الأفضل لتحقيق النهضة العلمية.

ولا بد أولاً من أن نذكر بأن مسألة توطين العلم الحقيقي، في مقابل استيراد العلم وحتى المعلمين من الخارج، هي قضية حقيقية ظلت تطرح منذ أن فطن إليها المفكر والمصلح الإسلامي الفذ جمال الدين الأفغاني في محاضرة يجب أن تترجم ويقرأها كل طالب عربي، وهي محاضرة بعنوان «فوائد الفلسفة» ألقاها في نفر من الطلاب في الهند في عام 1882، وتساءل فيها عن سبب عقم المدارس التي أنشئت في مصر والآستانة قبل أكثر من ستين عاماً من محاضرته تلك عن إنجاب علماء حقيقيين وعلم حقيقي، وبقائها عالة على العلم المستورد؟ وأعيد طرح المسألة بعد نصف قرن على لسان الأمير شكيب أرسلان، قبل أن يعاد طرحها مجدداً من قبل تقرير التنمية الإنسانية العربية منذ عام 2002. وفي كل هذه التأملات وغيرها أورد الدارسون شواهد مقنعة على وجود عقم منهجي في مجال البحث العلمي الأصيل في العالم العربي، وهو بنظر هؤلاء جزء من أزمة شاملة ترتبط بالإشكال العام في تأخر النهضة وغياب الحكم الرشيد والبنية الاجتماعية الصحية.

وقد ركزت في كلمتي أمام المؤتمر على هذه النقطة المهمة، مذكراً بأن الأزمة لا تتعلق فقط بغياب الإرادة السياسية، فقد كان الزعماء العرب منذ محمد علي إلى صدام حسين حريصون غاية الحرص على توفير شروط النهضة والتطور العلمي والصناعي، ولكن أموراً خارجة عن إرادتهم أخرت هذه النهضة. وذكرت بأن الأمر لا يتعلق فقط بالعلوم الحدثية، بل إنه لا توجد لدينا مؤسسات علمية وبحثية رائدة حتى في مجالات الدراسات الإسلامية وعلوم اللغة العربية. فعندما يقرر داعية مرموق مثل عمرو خالد أن يحضر للدكتوراه في العلوم الإسلامية، فإن أول ما يخطر بباله لا يكون جامعة الأزهر أو المدينة، أو حتى الجامعات الإسلامية الحديثة في إسلام أباد وكوالالمبور، بل يتجه مباشرة كما فعل إلى جامعة مثل جامعة ويلز في بريطانيا. وقس على ذلك.

ولا يتعلق الأمر فقط بالهمة في جذب الكوادر، فالبلاد العربية الغنية بالنفط تجذب هذه الأيام كبار العلماء والأطباء والمتخصصين في كل مجال، ولكن هذه البلاد تحولت إلى ما سميته بـ«مثلث برمودا العربي» الذي ما أن يلجه العلماء حتى يختفي أحدهم بدون أثر وفي ظروف غامضة. ولم نسمع لهؤلاء العلماء والمتخصصين بعطاء أو كشف تتناقله الركبان. والزعيم العربي حين يمرض فإنه لا يقصد تلك المستشفيات التي أنفق عليها المليارات، بل يستقل اول طائرة إلى لندن أو كليفلاند أو جنيف بحثاً عن العلاج. فالأمر لا يتعلق بمجرد العجز عن اكتشاف علاج للأمراض المستعصية في مختبراتنا الصحية، بل مجرد تقديم العلاج على مستوى لائق.

مهما يكن فإن مؤسسة قطر بدعوتها هذه قد وضعت الكرة في ملعبنا، وألقت المهمة على عاتق الأكاديميين الذين تقدموا بمقترحات محددة تتعلق بخلق مناخ جاذب للبحث العلمي في قطر، وشرعوا في طرح مشاريع لتطوير البحوث في ثلاثة مجالات أساسية، هي مجالات البيئة وتقنية المعلومات والطب الحيوي والتقنية الحيوية. وتم الاتفاق على خطوات مبدئية نحو تأسيس شراكة بين مؤسسة قطر والعلماء العرب في المهجر تشمل التعاون في مجالات الأبحاث هذه عبر آليات يتم التداول حولها. وكان الأكاديميون الزائرون أبدوا إعجابهم بالخطوات العملية التي اتخذتها مؤسسة قطر مسبقاً في إطار رؤية شاملة لبناء نهضة علمية أصيلة، وهي خطوات تمثلت في بناء المؤسسات، وإعداد البنية التحتية وتوفير التمويل والمناخ المساعد.

ولا شك أن هذه هي الخطوة الأولى نحو تحقيق اختراق في مجال توطين البحث العلمي ذي النوعية العالية في بقعة مختارة من العالم العربي. وكما توقع البعض فإن هذه الخطوات الجريئة التي اتخذتها قطر حفزت دولا عربية أخرى لدخول مجال المنافسة، وهو أمر تخوف البعض من أن يؤدي إلى تبديد الجهود، ولكننا نرى بالعكس، إنه هو بالتحديد ما هو مطلوب لخلق البيئة الملائمة لنهضة علمية التنافس على بناء المؤسسات الرائدة وعلى جذب خيرة العلماء إليها هو أحد أهم الشروط.

ولكن المهم في كل هذا هو طرح رؤية شاملة متكاملة للنهضة العلمية، وليس مجرد السير على الطريق القديم في طرح الحلول الجزئية. فإذا اقتصرت مشروعات الشراكة المقترحة على معالجة المشاكل الجزئية فإن هذا سيعيدنا إلى المربع الأول الذي ظللنا نرواح مكاننا فيه منذ أيام محمد علي. وقد كانت هذه نقطة نقاش محتدم أثناء مداولات المؤتمر، وأيضاً موضوع سجالات إعلامية متصلة. وفي برنامج حواري نظمته إذاعة قطر حول الموضوع طرح موضوع العراق وما حققه من نهضة علمية كانت من بعض أسباب العدوان عليه، بزعم أنه حقق نجاحاً مقدراً في مجال تطوير الأسلحة. وتحدث البعض عما يتعرض له العلماء العراقيون هذه الأيام من استهداف منهجي يثير تساؤلات مهمة عن من يقف وراءه.

ولا شك أن استهداف العلماء في العراق بالتقتيل يعتبر ظاهرة تستحق التوقف عندها طويلاً في عالمنا العربي الذي يواجه مشاكل حتى وهو يجتهد في إعداد العلماء ودعمهم. وإذا كنا ننعى على حكوماتنا تقصيرها في دعم العلماء والتعرض لبعضهم بالمضايقات ونرى هذا أحد الأسباب الرئيسية لتخلف نهضتنا العلمية، فإن من يتولى تقتيل العلماء بهذه الصورة المنهجية هو عدو من أعدى أعداء الأمة، مهما كانت الشعارات التي يتلبس بها.

من جهة أخرى فإنني قد نبهت في مداخلتي في ذلك البرنامج الإذاعي إلى أن الإشكال العراقي كان قائماً حتى في العهد السابق الذي اتبع النهج السوفييتي في المزاوجة بين القمع والهوس بالتقدم العلمي. وقد عكس الروائي الروسي الشهير أليكساندر سولجنتسين طبيعة الحالة السوفيتية في روايته «الدائرة الأولى» (والعنوان مقتبس من دانتي الذي صور في «الكوميديا الإلهية» الدائرة الاولى في الجحيم باعتبارها أخف مواردها عذاباً، وخصصها لخيار الكفار ومبدعيهم من أمثال فيرجيل). وفي هذه الرواية يصور سولجنتسين سجناً رواده فقط من العلماء الذين يخفف عنهم العذاب مقابل تسخير طاقاتهم لخدمة النظام. ويركز سولجنتسين على خبير يبتكر جهازاً لكشف البصمات الصوتية يستخدم بعد ذلك من قبل الدولة في اعتقال دبلوماسي روسي من عائلة مرفهة كان قد حذر أحد أساتذته السابقين هاتفياً عن قرب اعتقاله ونصحه بالهروب من روسيا.

ولا شك أن العالم العربي في مجمله هو دائرة أولى بهذا المعنى يخفف العذاب فيها عن البعض مقابل أن يسخروا كل ما عندهم لخدمة أجهزة القمع والهيمنة. وهو وضع قد يحقق بعضاً من أهدافه، ولكن سكان الجحيم ليسوا بالقطع أسعد الناس، ولا أرضاهم بما هم فيه، وليس بمستغرب عليهم ألا يجتهدوا في ما من شأنه استدامة الأوضاع التي يعيشونها، بل بالعكس هم يأملون في تقويض هذا الجحيم ويجتهدون في ذلك، أحياناً بعدم الاجتهاد فيما يكلفون به من أعمال. وعليه فإن النهضة العلمية لن تتم بهذه الطريقة، وحتى لو تمت فلا قيمة للتنمية التي تتم على حساب الإنسان وليس من أجله.

* كاتب وباحث سوداني مقيم في لندن

العراق: المنافسة تحتدم بين وزراء حكومة المالكي

هارون محمد *

■ اشتدت حمى المنافسة والتدافع بين الكتل والأطراف الحزبية والسياسية في بغداد والنجف واربيل والسليمانية للحصول على الوزارات ذات الميزانيات المالية العالية والتي تتبعها دوائر ومؤسسات عديدة، حتى وصل الامر بالسيد مقتدى الصدر الذي بح صوته من كثر خطبه وتصريحاته ضد الامريكان وحكوماتهم المحلية كما كان يسميها سابقاً، استدعاء أعضاء الكتلة الصدرية وإفهامهم بان لا يقبلوا الاشتراك بالحكومة الجديدة الا اذا حصلوا على خمس وزارات خدمية (النقل والصحة والبلديات والاسكان والزراعة) والثبات على هذه الوزارات، فيما خرج أحد أعضاء كتلة حزب الفضيلة وأعلن بعالي الصوت ان وزارة النفط لنا وسنقاتل من أجل ان تبقى من حصتنا، ويبرر ذلك بـ(الانجازات) التي تحققت للمواطنين أيام تولاها الوزير المحسوب على حزب الفضيلة ابراهيم بحر العلوم وأكملها وزاد عليها من لمساته وبركاته احمد الجلبي الذي تقول المعلومات انه بات متحالفاً في السراء والضراء مع آيه الله محمد اليعقوبي المرشد الاعلى للحزب.

ولمناسبة ذكر حزب الفضيلة الذي سيبلغ من العمر ثلاث سنوات في الشهر المقبل فان مرشده الاعلى أصدر فرماناً شيرازياً قبل ثلاثة اسابيع حل بموجبه الأمانة العام للحزب وأقصى الامين العام الدكتور نديم الجابري، وعين بدلاً منه آخر يحمل لقب (الحصيني) وجاء بشخص ثان من خارج الحزب وعينه أميناً عاماً مساعداً، وهذا الشخص ظهر بعد احتلال العراق فجأة وقدم أول الامر كخبير في شؤون المرجعية الشيعية على الفضائيات، ثم رشح في الانتخابات الاولى ضمن قائمة الائتلاف الشيعي وصار نائباً ولكنه انسحب من الائتلاف في الدورة الانتخابية الثانية وشكل كتلة برئاسته أطلق عليها تسمية (كفاءات) مع ان اعضاءها جميعهم بلا كفاءات بمن فيهم رئيسها، بدليل ان حرف (الدال) الذي يسبق اسماءهم حصلوا عليه من حسينيات قم الايرانية والاوزاعي البيروتية، وحمدا لله فان قائمته الجديدة لم تحرز ولا ربع مقعد ، علماً بان قرارات المرشد الاعلى اليعقوبي اتخذت بمعزل عن هيئات الحزب، أي بلا اجتماعات ولا مؤتمرات ولا مشاورات حزبية، ويتردد في اوساط الحزب ان المرشد الاعلى للحزب جزع من تآلق الأمين العام للحزب الجابري وظهوره المكثف على الفضائيات وطروحاته السياسية الرصينة ذات الحس العروبي في تجاوزه للطائفية والمحاصصات، الامر الذي دفع باليعقوبي واتباعه المعممين الى شن حملة خفية عبر مواقع على شبكة الانترنت ونشرات شيعية طائفية ممولة من ايران واجهزتها للتشهير بالدكتور الجابري واتهامه بكتابة مقالات سياسية في صحف النظام السابق واستمراره كاستاذ في الجامعات العراقية، وهذه وحدها تهمة جاهزة يتشبث بها القادمون من الخارج ويلصقونها بكل إنسان عراقي عاش واقام وعمل في العراق خلال السنوات الثلاثين الماضية.

وآخر المعلومات عن حزب الفضيلة، إن الدكتور الجابري وعشرة من نواب الحزب من اصل 14 عضواً عازم على مغادرة دكتاتورية المرشد الاعلى وقراراته الارتجالية وتكوين كتلة في مجلس النواب وحركة سياسية جديدة بعيدا عن الحزب الفضيل الديمقراطي جداً جداً.

وعودة الى الوزارات التي تتقاتل من أجلها أطراف او مكونات الائتلاف الشيعي وتنافس عليها الكتل الاخرى، فقد تبين ان وزارتي الدفاع والداخلية ستكون من حصة المستر زلماي خليل زاد الذي تقول معلومات بغداد انه حسم هذه المسألة وأبلغ رئيس الحكومة المكلف المالكي وممثلي الكتل كافة بانه لا يقبل المساس بحصته وعليهم التنافس والاتفاق فيما بينهم على الوزارات السيادية المتبقية (الخارجية والنفط والمالية) والوزارات الخدمية والقطاعية الاخرى.

ويمتنع المستر زلماي عن اعلان اسمي مرشحيه لوزارتي الداخلية والدفاع، وقال لممثلين عن جبهة التوافق طالبوا بوزارة الدفاع (ان الذي سأختاره لهذه الوزارة سيرضيكم.. وأعتقد أن مرشحي لوزارة الداخلية سينال رضاكم) ولما سأله أحدهم وما هو موقف الإئتلاف من الاثنين؟ ضحك السفير الامريكي وقال له ان الائتلافيين موافقون على ترشيحاتي بلا مناقشة.. ولا يشاكسون او يعترضون مثل (صقوركم)! وفهم التوافقيون العبارة، وهم يدركون أصلاً أن زلماي له تأثير عليهم.

وفي محاولة من رئيس الوزراء المكلف لارضاء الكتل والاطراف جميعها وتقسيم الوزارات عليها، فانه اجتهد نظرية جديدة تقوم على تصنيف الوزارات الى سيادية وخدمية أو قطاعية ودولة، تعطي لكل كتلة حسب النقاط التي تحسب لها على اساس ان لكل نائب نقطة، وكل عشر نقاط في الكتلة الواحدة يعني وزارة واحدة وهكذا، واعتبرت (اجزاء العشرة) عشرة كاملة، واستناداً لذلك فان قائمة الائتلاف الشيعي ستحصل على 13 وزارة زائداً رئيس الوزراء على اعتبار انها تضم 130 نائباً، وستعطي للقائمة الكردية ست وزارات، وستحصل قائمة التوافق على خمس وزارات، والقائمة العراقية على ثلاث وزارات وجبهة الحوار الوطني وزارة واحدة، فيكون المجموع 29 وزارة مع رئيس الوزراء، وستمنح نظرية الارقام الوزارات السيادية الثلاث الخارجية والنفط والمالية الى الكتل الكبيرة الائتلاف والتحالف والتوافق، وتقسم الوزارات الخدمية والقطاعية والدولة عليها وعلى قائمتي العراقية والحوار.

وهنا ظهرت مشكلة وزارة المالية التي صنفت بانها سيادية لا تريدها القوائم الثلاث الكبيرة، وحصل تنافس بين التحالف الكردي والتوافق السنية على وزارة الخارجية. فيما يتمسك الائتلاف بوزارة النفط، ورغم ان قيادات الحزبين الكردين يعترفان بفشل هوشيار زيباري في ادارة وزارة الخارجية وعدم انتظامه في الدوام فيها بسبب انشغالاته الاخرى، الا ان الكتلة الكردية مصرة على الحفاظ بالوزارة تحديا ليس الا، وفي مسعى من رئيس الحكومة المكلف نوري كامل المالكي لتجاوز هذه العقبة فقد اقترح إنشاء وزارة دولة للشؤون الخارجية تعنى بالعلاقات مع الدول العربية والاسلامية حصراً، وتمنح الى شخصية من التوافق، ووافقت الاخيرة ولكنها اشترطت ان يرتبط وزير الدولة للشؤون الخارجية برئيس الوزراء سياسياً وإدارياً وفنياً وليس بوزير الخارجية زيباري الذي ستكون اختصاصاته مقتصرة على العلاقات الدولية خارج المنظومتين العربية والاسلامية، ولكن القائمة الكردية اعتبرت هذا الاقتراح تهميشا لوزارة من حصتها، وما تزال المشاورات جارية بهذا الشأن.

وتواجه المالكي مشكلة اخرى في تشكيل حكومته تتمثل في إصرار التيار الصدري وهو أحد مكونات الائتلاف على الاستحواذ على خمس وزارات خدمية سبق الاشارة اليها، بينما تريد التوافق ثلاثا منها (البلديات والصحة والنقل) زائداً التربية والصناعة، وفي اليومين الماضيين رفعت قائمة علاوي سقف مطالباتها من ثلاث وزارات الى خمس، بينما المالكي حدد لهذه القائمة وزارتها الثلاث مسبقاً، وهي التجارة والعمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الدولة لشؤون المحافظات، وأبرز المرشحين لاشغالها اسامة النجفي وصفية السهيل ووائل عبداللطيف.

وكما ان وزارة المالية لا يريدها احد رغم انها سيادية كما توصف، فان وزارة الثقافة المصنفة ضمن الوزارات القطاعية لم تسع اليها احدى الكتل، وخلال مشاورات المالكي مع ممثلي جبهة التوافق اقترح عليهم ان يأخذوا الثقافة بدل التربية ولمح الى اسم الدكتور ظافر العاني باعتباره كاتباً واكاديمياً مرموقاً ومن المهتمين بالشؤون الثقافية، غير ان جبهة التوافق اشترطت حتى تقبل بها، ان تكون وزارة الثقافة وزارة فاعلة ومؤثرة ولها دوائر ومؤسسات ناشطة وتتبعها شبكات وهيئات الاعلام والارسال التي تستنزف اموالاً طائلة دون ان تقدم شيئاً يخدم الجمهور والثقافة في العراق.

وتصوروا ان شبكة الاعلام التي تشرف على فضائية (العراقية) وصحيفة (الصباح) اليومية ميزانيتها السنوية بحدود 120 مليون دولار، بينما وزارة الثقافة لا تتعدى نصف هذه التخصيصات علماً بان وزير الثقافة الحالي نوري الراوي قام بعمل يحمد عليه عندما أقدم على إعادة خمسة آلاف صحافي واعلامي من العاملين في وزارة الاعلام المنحلة والصحف والمطبوعات الملغاة الى الوظيفة وصرف مستحقاتهم ورواتبهم الشهرية منذ عام في خطوة مهنية وانسانية طيبة.

وتبقى هناك مشكلة يسميها المالكي أم المشاكل، وتتعلق بالميليشيات الحزبية المسلحة التي يرفض قادتها حلها كما يريد رئيس الوزراء المكلف وخاصة ميليشيات البيش ميركه الكردية وفيلق (بدر) وجيش المهدي، فجلال طالباني ومسعود بارزاني يحاولان التهرب من قرار حل ميلشياتهما بدعوى ان البيش ميركة ليست ميليشيات وانما قوات نظامية تتبع حكومتين في اربيل والسليمانية، حتى ان مسعود في لقائه مع صحافيين عرب شاركوا في اسبوع ثقافي نظمته صحيفة «المدى» لصحابها فخري كريم في شمال العراق الاسبوع الماضي قال رداً على المالكي الذي طالب بحل الميلشيات كافة (ان البيش ميركة لم تؤسسها دولة حتى يمكن لها ان تحلها)، في اعتراف ضمني بانه لن يخضع لقرارات حكومة بغداد.

ويرفض عبدالعزيز الحكيم رئيس المجلس الاعلى الذي تتبعه ميليشيات بدر حلها ويطالب بدمج قياداتها وكوادرها وعناصرها بالجيش والشرطة وعددهم بالالاف، وهذا الاجراء يواجه برفض مقابل من اوساط سياسية واحزاب بما فيها حزب الدعوة الذي منه المالكي. أما جيش المهدي الذي يرتبط بالتيار الصدري صوريا، لانه عبارة عن تشكيلات عشوائية طابعها الانفلات وليست لها قيادات رأسيه ولجان تنظيمية، فان مقتدى الصدر لايريد حله لاستخدامه كورقة ضغط وابتزاز ضد الآخرين، وينقل عن احد مساعدي مقتدى انه اقترح عليه تنظيم جيش المهدي وفق سياقات ومسؤوليات وهيئات محددة، الا ان الاقتراح لم يجد صدى لدى المحيطين بمقتدى لخشيتهم من نفور المحسوبين والمتسلقين على هذا الجيش واغلبهم من غير المنضبطين سلوكياً وإجتماعياً.

ورغم ان نوري كامل المالكي ـ كما يقول مستشاروه ـ رجل اقتحامي في طبعه ولن يرضخ لضغوط وإملاءات كتلته الائتلاف والقوائم الاخرى، وسيمضي في طريق تشكيل حكومته مهما كانت الصعاب، إلا ان الظروف الراهنة في العراق مع وجود الاحتلال البغيض وتكريس مبدأ المحاصصات الطائفية والعرقية، والتنافس على الوزارات السيادية لاتدع له مجالات للحركة والمناورة، خاصة وان الجمهور العراقي من شدة خيباته واحباطاته من الحكومات الثلاث المتعاقبة ووزرائها الفاشلين بدأ منذ الآن بتصنيف وزراء المالكي قبل تشكيل حكومته وتقسيمهم الى ثلاث مستويات(وزير سوبر ووزير موقر ووزير مدور) فالسوبر من يستلم وزارة سيادية، والموقر من يشغل وزارة فيها مقاولات وعقود وصفقات، والوزير المدور الذي يعطي وزارة لا تثير شهية الكتل والاحزاب، ودوائرها قليلة وتخصيصاتها المالية ضئيلة لا تشجع على الشغل (ولا تسوي واهس) والواهس في اللهجة العراقية الدارجة مفردة تعني المبادرة او الحيوية.

* كاتب وصحافي عراقي مقيم في لندن

قبيلة فتح ومجاهدو حماس

د. محمد صالح المسفر

■ ما أن انتهى خطاب المجاهد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الفلسطينية يوم الجمعة 2006/4/21 والذي جاء فيه ما معناه أن هناك من يحاول تجريد الحكومة المنتخبة من اختصاصاتها وتشكيل حكومة ظل لمواجهة الحكومة المنتخبة وان من بين هؤلاء من هو متواطئ مع العدو الصهيوني وحلفائهم الأمريكان ضد إرادة الشعب الفلسطيني وحقه في اختيار حكومته، إلا واندفع «الكهنة» من حركة فتح لتأجيج الرأي العام الفلسطيني وإخراجه في مواكب مسلحة تهدد بالويل والثبور لكل من يتصدى لرموز الفساد والمفسدين المفرطين والمورطين من أعضاء السلطة الفلسطينية التي أفل نجمها بقرار شعبي وطني عبر صناديق الانتخابات.

خرج علينا عبر شاشات التلفزة العربية والدولية رموز التواطؤ مع العدو الصهيوني من الحكومة الفتحاوية المهزومة شعبيا ورموز التنازلات لمطالب بني صهيون يؤججون الكراهية ويمارسون التحريض على الحكومة المنتخبة، في كل المجالات فلسطينيا وعربيا ودوليا إلى حد أن معظمهم أيد فرض الحصار والمقاطعة للحكومة التي تقودها حماس «إن هؤلاء أي مناضلي حماس: ذوو عقلية غير مؤتمنة وان تفكيرهم مغلق وإنهم لا يؤمنون بالتعددية والديمقراطية» بيان صادر عن حركة فتح في 2006/4/25.

يقولون في بيانهم المذكور أعلاه إن المجاهد خالد مشعل اتهم بعض قادة فتح بالتواطؤ مع العدو، وان هذا القول قدح في حق القيادة، ولكن هذا القول حقيقة ولا يحتاج إلى التشكيك، أليس «اتفاق جنيف» يعتبر تتويجا عمليا لعملية تواطؤ قام بها فريق قاده ياسر عبد ربه، وقد أدين ذلك الاتفاق ومن شارك في إعداده والتوقيع عليه من قبل كوكبة من الشخصيات الوطنية الفلسطينية لما تضمنه من تنازلات خطيرة وتجاهل قضايا اللاجئين ومدينة القدس والأسرى وشروطا أمنية اخرى على رأسها قمع المقاومة الوطنية وضمان امن المستوطنات.

لقد جاء في بيان صدر عن كتائب شهداء الأقصى بهذا الخصوص «يسعى بعض من نصبوا أنفسهم زورا للتحدث باسم الشعب الفلسطيني ممن ارتبطت مصالحهم الشخصية بالمشروع الأمريكي ـ الصهيوني لوضع اللمسات الأخيرة على تصفية القضية الوطنية لشعبنا والتخلي عن جوهر القضية بتنازلهم عن حق عودة اللاجئين» وقد وصف البيان المشاركين في إعداد الاتفاق وتوقيعه بالساقطين والمرتدين. فهل بعد هذا القول شك فيما قاله المجاهد خالد مشعل في حق هؤلاء؟

ونسال أزلام «الفكهاني» منهم الذين لا يؤمنون بالتعددية السياسية والديمقراطية؟ أليسوا هم الذين رفضوا المشاركة في حكومة وحدة وطنية تمثل جميع الفصائل الوطنية ورفضوا جميعهم تحت ذريعة يجب على حركة حماس اولا الاعتراف بجميع التنازلات التي قدمتها حكومة فتح للعدو الصهيوني دون مقابل اللهم إلا السماح للمتاجرين بقضايا الوطن ومصيره بحرية الحركة بين الحواجز التي يقيمها جيش العدو الصهيوني. الم تُرفض نتائج الانتخابات في أولها ثم قبلت ولكن تم الالتفاف عليها بتفريغ خزائن حكومة فتح حتى من المصاريف اليومية المتواضعة جدا، وإصدار مراسيم تعيينات في مراكز قيادية عليا دون مشاورة الحكومة المنتخبة شعبيا، ورفض رئيس السلطة ابو مازن كل التعيينات التي أصدرتها حكومة السيد إسماعيل هنية. ونسأل «كهنة» وطابور تجار أوسلو الذين يطالبون الحكومة المنتخبة دون تزوير أو بلطجة أن يعترفوا باتفاقيات أوسلو ونتائجها؟ الم يلغها شارون ويرفض الاعتراف بها وشهادته أنها ماتت وقال: «اتفاقيات أوسلو ماتت والى الأبد» (أرييل شارون، سجل خدمة وعمليات انتقامية، (دار الجليل: عمان 2001).

لا نريد أن ننكأ الجراح، ولكن من حقنا نحن أنصار الحركة الوطنية الفلسطينية أن نسأل من افشل حركة النضال الوطني الفلسطيني من الأردن ومن لبنان وحتى من تونس وماذا جرى في جنوب لبنان عام 1982 ومن الذي ألغى معظم بنود الميثاق الوطني الفلسطيني أليسوا المتاجرين بالأوطان وجوقة اوسلو وكلهم من حركة فتح. وهنا يجب الاعتراف انه يوجد مناضلون شرفاء بين صفوف هذه الحركة التي قال فيها احد أركان منظمة التحرير يوما «أنها حركة تفريط وتوريط» ونشهد بوطنية الذين شكلوا قوى مناضلة ضد توجهات فتح أبو عمار رحمه الله ومن بعده محمود عباس.

قد يقول قائل نحن خرجنا من عمان وبيروت وتونس ولكن عدنا إلى غزة والضفة الغربية مدججين بالسلاح ونقول، عدتم ولكن بعقلية شارع الفاكهاني والحمامات عدتم بعقلية التاجر وليس بعقلية المناضل وسلاحكم اشد فتكا بمعارضي سياساتكم وتوجهاتكم السياسية ولم نر لكم أثرا عندما جرد زملاؤكم حتى من ملابسهم في اريحا.

من المؤلم حقا والمحزن أن نرى على شاشات التلفزة العربية والدولية صور الملثمين المدججين بالسلاح من حركة فتح وهم يجوبون شوارع رام الله وغزة يهددون ويتوعدون بالويل والثبور لحركة حماس المجاهدة وأنصارها وكذلك احتجاجا على ما جاء في خطاب خالد مشعل. من المحزن أن يخرج علينا ثلة من بلطجية فتح بلا حياء ولا تربية وطنية أو تثقيف سياسي وهم يبرزون عوراتهم بلا أخلاق تحديا لمشاعر كافة الشعب الفلسطيني واستفزازا للملتزمين من مجاهدي حركة حماس وأشبالها في مدينة غزة.

كنا نتمنى أن نرى هذه الانتفاضة اللا اخلاقية من قبل بعض كوادر فتح وقياداتها وجنودها أن يثأروا لإخوانهم وزملائهم في الحركة الذين جردهم الجيش الإسرائيلي من كل ملابسهم العسكرية وكذلك ملابسهم الداخلية إلا ما يستر عوراتهم وساقوهم إلى سيارات شحن الزبالة لنقلهم إلى معسكر الاعتقال لاستجوابهم. كنا نتمنى أن نرى بدلا من الاحتجاج على ما جاء في خطاب خالد مشعل الاحتجاج على قول محمود عباس رئيس حركة فتح الذي وصف العملية الاستشهادية في تل أبيب بأنها عملية حقيرة وكنا نتمنى من محمود عباس وجوقته ان يثأروا لاعتقال نزلاء سجن أريحا وبمن فيهم ق